دور النخبة المثقفة في الاصلاحات السياسية في تركيا

الأستاذة: سامية بابوري
كلية العلوم السياسية
جامعة صالح بوبنيدر

ملخص:
يعتبر الإصلاح السياسي من المفاهيم التي افرزتها مشاهد دمقرطة الانظمة السياسية على نمط الغربي، لذلك فإن الفاعلون في عملية الاصلاح السياسي يختلفون حسب البيئة والظروف فليس بالضرورة ان يكونوا نفس الفئة لان مجالات الإصلاح السياسي تختلف وتتعدد.
إن النحب في تركيا هم ربان الاصلاح السياسي وفاعلوه الأساسيون على اختلاف اتجاهاتهم السياسية او الاقتصادية او الثقافية وحتى العسكرية ، لذلك فإن دور النخب الثقافية في الاصلاح السياسي كعامل واعي في العملية السياسية لا ينحصر في اصلاح القوانين او السياسات وإنما يمكن ان يتطور لإصلاح الدستور وإصلاح البنية الاجتماعية. لذلك فإن اهمية هذه الدراسة هي إبراز لملامح الاصلاح السياسي المتمخضة عن افكار النخبة وبين الاصلاحات التي وضعها حماة العلمانية ، وتأثير تلك الاصلاحات على الواقع الاجتماعي والإقليمي والدولي. وبالتالي مدى تأثير النخبة الثقافية التركية النشطة في الاحزاب السياسية على الاصلاح السياسي.
الكلمات المفتاحية : الاصلاح السياسي – النخبة – النخبة المثقفة – تركيا .

Abstract:
Political reform is one of the concepts created by the democratization of Western-style political systems. Therefore, the main actors in the process of political reform differ according to the environment and the circumstances. It's not necessarily have to be the same category because the areas of political reform vary and multiply.
Therefore, the role of Turkish cultural elites in political reform as a conscious factor in the political process is not limited to reforming laws or policies, but it can be developed to reform the constitution and reform the social structure. . Therefore, the importance of this study is to highlight the features of political reform resulting from the ideas of the elite and reforms developed by the secular protectors, and these reforms on the social, regional and international reality. And thus the extent to which the Turkish cultural elite active in political parties influenced political reform.
Keywords: Political Reform – Elite- Intellencia - Turkey.

مقدمــة
استقطب مفهوم النخب المثقفة كظاهرة سياسية واجتماعية وكعامل واعي لعملية الاصلاح السياسي اهتمام المفكرين والباحثين في العلوم الاجتماعية لسبب جوهري وهو محاولة لفهم المجتمعات الانسانية التي تتطلب وجود النخب كإضاءات وامضة وفاعلة ومؤثرة في النظم السياسية والإجتماعية. تقدم تركيا اليوم نموذجا خصبا لدراسة هكذا موضوع حيث شهدت نمطية جديدة في تعاملها مع الواقع السياسي والاجتماعي بعد انحسار دور النخب في تركيا في النخبة العسكرية وفك قبضتها الحديدية عن الحياة السياسية بحجة حماية العلمانية واستبدالها بنخب جديدة اعطت نفسا جديدا وقويا ساهم بفاعلية غير مسبوقة في اخراج تركيا على المستوى الاقليمي والعالمي. ومن

هنا جاءت الدراسة لمعالجة الاشكالية الآتية : إلى اي مدى تساهم النخبة المثقفة في تركيا في عملية الاصلاح السياسي؟

وقد تمخضت عن هذه الاشكالية اسئلة فرعية التالية

كيف تساهم النخبة المثقفة في اصلاح الحكم وترشيده في تركيا؟ وما هي إفرازات عملية الاصلاح السياسي المقترحة من هذه الفئة من المجتمع؟وما محورية النخب المثقفة التركية في الحياة السياسية؟

قبل الخوض في محاور هذه الدراسة لا بد الاشارة الى ان اهميتها البحث موضوع النخب المثقفة وعلاقتها بالحياة السياسية .

الاطار الزماني والمكاني :تعد النخبة المثقفة العقل المفكر، والكيان المتزن في البحث عن الحلول للمشاكل سواء كانت اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية في مجتمعاتها؛ لذا سوف نتبنى في هذه الدراسة الطرح الذي يرمي الى دراسة دور النخبة المثقفة النشطة في الاحزاب السياسية في تركيا ونخص بدراسة كوادر حزب العدالة والتنمية كحزب رائد في الاصلاح السياسي في تركيا في الفترة حكمه ما بين 2002 و2018.وبهذا ستتوزع مادة هذه الدراسة الى ما يلي.

1- مقاربة مفاهيمية للنخبة المثقفة والاصلاح السياسي

اولا : مفهوم النخبة المثقفة : لا يمكن بلوغمفهوم النخبة المثقفة دون المرور على مفهوم النخبةélite والذي يشيرفي اللغة العربية الى الاختيار والانتقاء ففي قاموس لسان العرب " نُخَب : انتخب الشيء: اختاره والنخبة : ما اختاره منه . ونخبة القوم ونخبتهم : خيارهم ،[1] حيث يعود اصل الكلمة الى جذر انتخب بمعنى اختار وانتقى، اما الصفوة فتدل على الخلاصة، فنقول اصطفى الشيء اي استخلصه.

وقدر عرفها قاموس علم الاجتماع : "بأنها جماعة صغيرة في المجتمع ما وفي ظرف تاريخي معين تحمل هذا الاسم لأنها تتمتع بأهمية تعطيها لنفسها أو يعطيها لها الآخرين".[2] اما النخبة المثقفة intelligentsia ، فمفهومها راق ومختلف فهي الفئة التي تلعب دورا بارزا في المجتمع، ويرى جيتانو موسكا احد منظري النخبة في علم الاجتماع،أن فئة المثقفين تشكل نواة نخبة جديدة مهمة خاصة لان مؤهلاتها الفكرية وخلفيتها التعليمية تجعلها تواجه الصالح العام بموضوعية تامة ومن تم ترتفع الصفوة المثقفة فوق كل الطبقات الاخرى ، بحيث تكون عملية تأثيرها اكثر من غيرها[3].

وفي نفس السياق ،وصف عالم الاجتماع الالماني كارل منهايم النخبة المثقفة بأنها جماعةاجتماعيةمحايدةوغيرمتجانسةولايمكناعتبارهاطبقة،يربطها " تراثعلميمشترك،تضطلعبتحديدتوجهاتالمجتمععبر تشخيص الواقعوتقييمهوكشفالاختياراتأمامهمن خلال انتقاد الاوضاع على اعتبار ان الانتقادهو"محركالمجتمعووعيه".[4]

ثانيا : مفهوم الاصلاح السياسي : إن الإصلاح هو عمل حضاري يعرف من خلال كلمة صلُحَ صلاحًا وصلوحًا : أي زال عنهُ الفساد، وأصلح الشيء أي أزال فساده، فهو يصلحُهُ إصلاحا أي يقومه ويحسنهُ وصَالَحَ: أي أزال العداوة والشقاق، والتصليح أي تعديل ما خرب، والصالح هو عكس الفاسد.[5] أما قاموس أكسفورد Oxford فعرف

1- ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء 14، دار الصادر، 2003، عبر الموقع :http://library.islamweb.net/newlibrary/display_book.php تاريخ الاطلاع :2017/04/20.

[2]- Joseph Sumpf, Michel Hugues , **Dictionnaire de Sociologie**, Paris , Librerie Larousse,1973,p.p100 -101.

[3]- الزبيريعبدالله،**النخبالسياسية في الجزائر**،مذكرةلنيلّشهادةالماجستير في العلوم السياسية/ جامعة الجزائر،2001، ص 30.

4- حافظعبدالرحيم،**الزبونيةالسياسيةفيالمجتمعالعربي : قراءة اجتماعية-سياسيةفيتجربةالبناءالوطنيبتونس** . بيروت : مركزدراساتالوحدة 2006. ،العربية،سلسلةأطروحاتالدكتوراه، ص 75

[5]-المعجم الوجيز، **مجمع اللغة العربية**، طبعة الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة،2006، ص 368.

الإصلاح السياسي بأنه " تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة ،إزالة بعض التعسف والخطأ أي التعديل والوصول لوضع أفضل بتعديل الأخطاء أو إعادة البناء، ومنه عملية لإعادة التشكيل والتحسين ".[6]

كما عرف الدكتور امين مشاقبة وشملان العيسى الإصلاح السياسي بأنه "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها واستنادا لمفهومالتدرج ، وهو ايضا تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا، إقليميا ودوليا فالإصلاح حركية تنبع من داخل النظام تتسم بالشمول والواقعية ، وتسلك منحى الشفافية والتدرج وتركزعلى المضمون لا الأشكال.[7]

ومن هنا نستنتج بان الاصلاح السياسي هو عملية سياسية(تشريعية- سياسية-اجتماعية) محددة الاهداف والآفاق شاملة ومستمرة فلا تكون في ظرف استثنائي اوطارئ ولا مفاجئ . تتخذ الاصلاحات نمطيتها وشكلها حسب ما يستوجب اصلاحه من اجل تمكين النظام السياسي من الوسائل والآليات القانونية.[8] وهذا غرضه الاستجابة لمدخلات النظام والالتزام بمخرجات تصب في تقويم قواعد وسلوكيات الموجودة لتحسينها وتطويرها بالاعتماد على المنظور المستقبلي من خلال المحافظة على الصورة الاصلية للنظام وتقويمها وتجديدها خدمة المجتمع والنظام على حد سواء.

2-واقع النخبة المثقفة في ضوء الاصلاحات السياسية في تركيا

تقدمت تركيا مع بداية القرن العشرين في الفعل الديمقراطي وقطعت من خلاله اشواطا كبيرة، ونتج عن ذلك توسع المشاركة السياسية، وهذا لم يمنع من دور النُّخب قوة فاعلة حاضرة ويقظة في ممارسة دورها الريادي في توجيه المجتمع ، وهذا ما اثبتته التجارب التاريخية النخب الفكرية والثقافية التي لعبت دورا رياديا في تحديد المسارات الكبرى للحركات الشيوعية[9] في مختلف البلدان الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء.

أولا: تأثير النخب المثقفة تركية في الاصلاح السياسي قبل 2002

أ- الاصلاح السياسي في فترة حكم اتاتورك :

تعد مرحلة بناء الجمهورية التركية المحطة الابرز لبروز تأثيرات الفئة المثقفة على المجتمع التركي والتي اعطت نفسا جديدا للحياة السياسية في تركيا بعد انهاء الخلافة العثمانية. وبهذا كونت تلك النخب اتحاد الترقي الذي ضم الى جانب النخب المثقفة نخب عسكرية منشقة عن الجيش العثماني، لكن وبعد قرار اعلان قيام جمهورية تركيا في 1923/10/29م الذي حمل في طياته الاستئثار بالحكم في شخصية الزعيم مصطفى كمال (1923-1938)وتجسد موقف المثقف من خلال علاقته بالإسلام حيث حلت لدى النخبة المثقفة التركية فكرة " القومية التركية المطعمة بالاسلام " الى جانب " القومية التركية القحة" او الخالصة التي تضم المتأثرون بتيارات الغرب الفكرية وما ساقته من مستشرقين.[10] و قد ادى هذا الانشقاق الى ظهور صدامات قوية بينها وبين النخبة المثقفة العلمانية المستأثرة بالحكم والمحاربة لكل مظاهر الدين الاسلامي وقيم المجتمع، فمجمل الاصلاحات الدستورية صبت في قالب العلمانية الغربية البعيدة والغربية عن المجتمع التركي المسلم، وقد اصدرت النخبة الحاكمة عدة قوانين لدعم تحديث الشعب التركي

---

[6]- R.E.Allen, **The Concise Oxford Dictionary Current English**, Edition,claremdon press, oxford,London, 1990, p 1009

[7]أمين المشاقبة، شملان العيسى،**الإصلاح السياسي في دول الخليج**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة 2006 ،ص113 .

[8]- ياسرالعدوان،**نماذجلمفاهيمالاصلاحالاداريفيالوطنالعربي**، عمان : المنظمةالعربيةللعلومالاداري 1406هـ،ص785.

[9]- على اسعد وطفة، **النخبة :مقاربة بنائية** ،نشر في 24 /1/ 2015 على الموقع الالكتروني انفاس نت/فلسفة وتربية :: http://anfasse.org

[10]- محمد حرب، **المثقفون والسلطة... تركيا نموذجا** ، دار البشير للثقافة ، ص106. تصفح الكتروني على الموقع: https://books.google.dz/books تاريخ الاطلاع:2017/4/17

والانتقال به من المرحلة الاسلامية الى مرحلة التمدن على الطريقة الغربية، فإلى جانب طريقة اللباس والكتابة والتقويم الرسمي الغربي. فكانت تلك اصلاحات سياسية في شكل دستور1924م المتضمن المبادئ الستة المثبتة للقومية التركية والعلمانية المدنية . كما تم استبدال مجلس الامة كمصدر تشريع واستبدال الاحكام العدلية بالقانون المدني السويسري، حيث صرح اتاتورك :" أن الاديان تعبر عن احكام ثابتة، بينما الحياة تتحول وتحتاج الى تغيير" وارجع كل ما تعانيه من تخلف سببه كونها تستمد احكامها من الدين، واكد مصطفى كمال " ان مقتضيات الحياة تتطلب وضع قانون مدني منسق مع متطلبات المدنية الحديثة"[11] . وبهذا كان لهذه المرحلة اللبنة الاساسية في بروز هذه الفئة وتأثرها على الساحة السياسية والاجتماعية في تركيا.

ب-اثر فكر مصطفى كمال اتاتورك على الاصلاح السياسي في تركيا :

لقد ادت الاصلاحات التي جاء بها دستور 1924م إلى تحولات عميقة في المجتمع التركي،حيث قامت نظرية مصطفى كمال على مبادئ ستة : الجمهورية – العلمانية – التقدمية – الشعبية – سياسة تدخلية الدولة (لتأثره بسياسة الاتحاد السوفياتي من اجل استقرار الحكم) - القومية والتي اضافها دستور 1938م في مادته الثانية بعد الغاء المادة الثانية من دستور : "الاسلام هو دين الدولة التركية" ويتجلى هذا في ما تزال تعانيه تركيا من حالة عدم الاستقرار الايديولوجي حتى اليوم بسبب اللادينية الكمالية او العلمانية ، وهنا وقع المجتمع التركي في تناقض ، فبينما يدين اغلبية سكان تركيا بالإسلام كدين والذي لا يمكن فصله عن الحياة المجتمعية يجد نفسه مجبرا على العلمانية المطلقة وتهميش دينه وتغييبه عن الحياة العامة ، هما زرع فجوة في البنى السياسية للدولة والبنى الاقتصادية والاجتماعية والدينية وهو ما عبر عنه "بالوظيفة التطويرية للدولة".[12] ونجد ان مصطفى كمال قد نفى ونخبته بأن اصلاحاته لا تندرج في اطار عمالة الغرب رغم انها الحقيقة، بل انها مستمدة من الحضارة العالمية التي قادها الغرب، والتي في الحقيقة هي عملية نقل للقيم والمرجعية الغربية.[13] وقد تسببت افكاره المستبعدة للفكر والمحيط الاسلامي سلبا على السياسة الخارجية التركية حيث تسببت في انعزال تركيا ومحايدتها عن العالم لفترة طويلة من الزمن .

ج- النخبة ما بعد اتاتورك : شهدت فترة ما بعد وفاة اتاتورك مراحل عديدة من الاصلاحات ابرزها في فترة حكم عصمت اينونو (1938-1950) والتي تميزت باستبداد وتضييق الخناق على العديد من التيارات خاصة الاسلامية منها، من جهة والضغوط الخارجية الغربية من اجل التصدي للمد الشيوعي من جهة ثانية الامر الذي حتم تعديلا دستوريا سنة 1945م ادراج من خلاله التعددية السياسية، حيث تشكل خلال الفترة ما بين 1945-1946م، 15 حزبا سياسيا ضم مختلف التيارات والاتجاهات السياسية في البلاد.[14]وقد مهدت هذه الظروف بروز نخب جديدة معارضة للنهج الاتاتوركي ومشاركتها في الحكم حيث ادى التنافس الحاد خصوصا في المواعيد الانتخابية كانتخابات النيابية1950/5/14م الى وصول نخب جديدة وضعت بصمتها في تاريخ تركيا .

1- عدنان مندريس[15]: رئيس الحكومة بعد فوزه في الانتخابات المنصب الذي تفوق اهميته منصب رئيس الجمهورية.[16] وقد ادى وصول شخصية مندريس للحكم تأثيرا كبيرا على الحياة السياسية خصوصا بعد حصوله على

---

[11]- المرجع نفسه، ص107.

[12]- كمال السعيد حبيب، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة** ، مكتبة الايمان-مكتبة جزيرة الورد، ط1، القاهرة ،2010، ص158.

[13] - محمد جمال عثمان جبريل، **التجربة الدستورية التركيا**، دار النهضة العربية، القاهرة،1995،ص54.

[14]-احمد سليم البرصان، **الاسلام السياسي والديمقراطية في تركيا**،دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الاردن،2013،ط1،ص39

[15]- عدنان مندريس، عضو ونائب برلماني منشق سنة 1945 عن حزب الشعب التركي الذي أسسه اتاتورك ،احرز فوزا ساحقا في الانتخابات النيابية، ويعتبر مندريس اول رئيس وزراء تركي يعدم سنة 1960 بعد الانقلاب العسكري بتهمة خيانة لمباداء اتاتورك .

[16]-William Hale, **Turkey and the Middle East in the New Era**,Insight Turkey,vol11 n 3,2009,pp.143.

شعبية كبيرة لكاريزما التي يتميز بها من جهة والى الاصلاحات الجريئة التي طرحا بالنظر الى العلمانية المتشددة التي يتميز بها النظام السياسي التركي، حيث ساهم في:

●الدعوة الى التجديد والحرية والديمقراطية والانتفتاح على العالم و فتح المدارس والجامعات حيث ادخل التعليم المنهجي للدين في المدارس الابتدائية وفتح مدارس الامام الخطيب،والاهم انشاءه لكلية الإلهيات (كلية الشريعة) ومعهد العلوم الاسلامية في انقرة.

●استطاعت سياسته اعادة الاستقرار السياسي للبلاد، بالحد من التوتر بين الدولة وشعبها وذلك بتقليل تخفيف من حدة العلمانية الكمالية المفرطة ، بإعادة بعث الحياة الدينية بإنشاء اول معهد اسلامي عال الى جانب مراكز تعليم القرآن وانشأ عشرة ألاف مسجد واعاد فتح العديد من المساجد التي حولها اتاتورك الى مخازن للحبوب، وادخل الدروس الدينية الى المدارس العامة، وإعادة لغة الآذان الاصلية.

●ساهمت اصلاحاته في تطوير الاقتصاد التركي بعد الركود والجمود الذي خلفته المتغيرات الداخلية والخارجية، فتم تأسيس المصانع وإنشاء السدود والطرقات والجسور والمدارس والجامعات ، وتحرير التجارة والسعي لتحقيق معدلات نمو أفضل، حيث شهدت تلك الفترة تقلصا معتبرا من نسبة البطالة.

●كان للحزب الديمقراطي توجها نحو الاغلبية المطلقة للشعب خصوصا الفلاحين ، خصوصا بتبنيها للانفتاح الاقتصادي وتشجييعها للقطاع الخاص، في الوقت الذي اهتم فيه حزب الشعب الجمهوري منذ تأسيسه على النخبة في المدن الرئيسية.

●استطاع اخراج تركيا من عزلتها بانضمامها الى حلف شمال اطلسيNATO سنة1952م ثم حلف بغداد فيما بعد. وأرسلت كتيبة إلى حرب كوريا طبقا لقرارات الأمم المتحدة.[17]

2-نجم الدين اربكان : : كان لظهوره كمثقف دارس بالجامعات الغربية والمتشبع بالتعاليم الاسلامية، الدور الحاسم في تغيير مسار الاصلاحات السياسية في تركيا رغم فشله في قيادتها بنفسه، حيث عكف على تأسيس العديد من الاحزاب السياسية على غرار حزب الرفاه الذي فاز في انتخابات 1996م بأغلبية ساحقة وشكل اول حكومة يترأسها حزب اسلامي وقد سعت اصلاحاته الى التوجه نحو العالم الاسلامي وبقوة حيث شكل مجموعة الثماني الإسلامية التي تضم إلى جانب تركيا، إيران وباكستان وإندونيسيا ومصر ونيجيريا وبنغلاديش وماليزيا.[18]كما حرص في نفس الوقت على عدم استفزاز الجيش، من خلال عدم المساس بالنظام العلماني وتنفيذ الاتفاقيات السابقة مع إسرائيل دون تردد، مع زيارتها لدعم التعاون العسكري معها. وهنا بدأت مظاهر الأزمة السياسية تشتد منذ تعطيل المسار الديمقراطي في تركيا سنة 1997 حين اجبرت المؤسسة العسكرية، رئيس الحكومة الائتلافية نجم الدين أربكان على تقديم استقالة حكومته . وفي عام 1998 تم حظر حزب الرفاه وأحيل أربكان على القضاء بتهمة انتهاك مواثيق علمانية الدولة ومنع من مزاولة النشاط السياسي لخمس سنوات.

د- انعكاسات مظاهر الاصلاح السياسي على الواقع التركي

اضافة الى ماسبق، لم تشهد تركيا في مرحلة ما بعد صدور هاذين الدستورين اي تحسن في الحياة السياسية او الاقتصادية خصوصا بعد ما تعرّضت تركيا من انتكاسات سياسية واقتصادية نتيجة سياسات بولنت أجاويد -رئيس الحكومة الائتلافية- (1999-2002)،حيث وصلت فيها الدولة الى حافة الانهيار والإفلاس وتراكم الديون الخارجية لدى صندق النقد الدولي ودخلت البلاد في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية خانقة جراء فشل الأحزاب السياسية في

---

[17]-نوزات صواش،**قصة الحكومات التركية**،على موقع الجزيرة نت:-http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9E54EACB

[18] مجلة الاصلاح، **نجم الدين أربكان«المعلم» ومهندس الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا، على الموقع:http://alislahmag.com/index.php?mayor=contenu&mayaction=article&article_id=1772&idlien=189**

إيجاد مخرج للوضع المتأزم في تركيا إلى أزمات سياسية واقتصادية ، ضف الى هذا ان آليات النظام الديمقراطي ومؤسّساته لم تعد تعمل كما ينبغي بسبب تركيبة الحكومة الائتلافية - كيانا جامدًا يقدم الدليل على الفشل في إيجاد حلولٍ لأزمات المجتمع. وقدمت الرئاسة مجموعة من التعديلات القانونية كإلغاء عقوبة الإعدام والسماح ببث باللغة الكردية لتصبح تركيا أكثر مطابقة ومعايير الاتّحاد الأوروبي؛ لكن رفض طيف من الائتلاف الحكومي (حزب الحركة القومية برئاسة دولت بهشلي) وانسحابه منها تسبب في سقوطها. بسبب إفلات عبد الله أوجلان19 منها اذا ما الغي قانون الاعدام. ومما زاد الامر تعقيدا دخول تركيا المتهالكة اقتصاديا وسياسيا في صراع مع الفساد بعد بروز عدة قوى داخلية من مافيا وبارونات المال وشبكات الفساد للهيمنة على كل المفاصل الأساسية للدولة بل التحكم في الوضع السياسي القائم في تلك الفترة.20

ثانيا: تأثير النخبة المثقفة تركية في الاصلاح السياسي ما بعد 2002 افاق 2018

1- واقع التركي قبيل مجيء حزب العدالة والتنمية

لم تكن النخب المدنية، هي المؤثرة الوحيدة في فترة ما بعد التعددية السياسية، حيث ان النخبة العسكرية التي استولت على الحكم بعد الانقلابين العسكريين لسنة 1961 م و1980 هي نفسها التي اصدرت دستوري 1961م ودستور سنة 1982م اللذان لم يسلما من الانتقاد لعاملين اساسيين:

اما العامل الاول فيتعلق بظروف تلك الاصلاحات والتي جاءت كردة فعل لحماية العلماينة وتعزيز مكانتها في الدستور، وهنا نفتح قوس حول مضمون هذه الاصلاحات الدستورية بالقول انها اصلاحات استثنائية وآنية وتتعلق بمعالجة ظرف طارئ معين وبالتالي تخرج عن نطاق مفهوم الاصلاح السياسي.

وفي العامل الثان يتفق معظم الاتراك ان الدستور الحالي 1982م هو دستور استبدادي وصائب بالنظر الى الفوضى التي سادت في تلك الفترة غير ان الهدف الاساسي من هذا الدستور هو "حماية الدولة من أفعال مواطنيها، بدلا من حماية الحريات الفردية من تعسف الدولة"[21] . من جهة أخرى فان صدور الاصلاحات من المؤسسة العسكرية والتي من المفروض ان تكون محايدة عن الحياة السياسية مما جعل مشروعية هذه الاصلاحات ناقصة.

يتفق المحللون ان وصول حزب العدالة والتنمية[22] الى السلطة سنة 2002م في تركيا أحدث تغيير جذري ليس فقط في التوجهات التكتيكية، بل في السياسات العامة الداخلية. وهذا يرجع للأسباب تتعدى كون هذا الحزب هو اول حزب يصل الى السلطة يحمل مسبقا رؤية مختلفة لمستقبل تركيا وموقعها ودورها على المستوى الداخلي والاقليمي والدولي ، الى قياداته المتميزة المكونة من نخبة مثقفة ذات شعبية منها المنظر احمد داود أغلو ورجب طيب اردوغان اللذان اسهما في اخراج تركيا من ازماتها التي عانت منها طيلة عقود من الزمن ، حيث صرح الرئيس التركي السابق داود اوغلو ان خروج تركيا بموقع ومكانة متميزة من هذه المرحلة يرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تقضي لان تكون تركيا قوة مركزية،[23] ويرى ان هناك ثلاث عوامل ظهرت في التسعينات كانت معيقة امام تركيا لتكون قوة مركزية مؤثرة:

---

[19] - عبد الله أوجلان زعيم حزب العمّال الكردستاني المتهم بالدّعوة للانفصال وشن حرب على تركيا.

[20] - زبير خلف الله،**دراسة: تركيا من العمق الاستراتيجي الى العمق الحضاري**، ترك برس، مقالات، تاريخ النشر :2015/2/24، على الموقع:http://www.turkpress.co/node/5992

[21] -Michael M.Gunter, **Turkey: The Politics of a New Democratic Constitution**, Middle Est Policy Counsil journal volum XIX (Spring n°1), bhttp://www.mepc.org/turkey-politics-new-democratic-constitutionu site , See in 12/5/2017.

[22]-تشكل حزب العدالة والتنمية في 2001/8/4 ،ويعود جذوره الى حزب الرفاه الاسلامي ويضم هذا الحزب ذروه النخبة الاسلامية السياسية والثقافية ناضجه ترتبط بالحزب ماليا وفكريا وتحتل مناصب مرموقة في الجامعات ووسائل الاعلام التي تديرها الدولة .

[23]- محمد صادق اسماعيل، **التجربة التركية من اتاتورك الى اردوغان**، العربي للنشر والتوزيع،ط2،2013،ص141.

1- الارهاب (المقصود به الحزب الكردستاني) وما حمله من استقطابات داخلية؛

2- عدم الاستقرار السياسي (الانقلابات العسكرية 1961-1971-1980) ؛

3- الازمات الاقتصادية المتلاحقة.

وهنا نذكر ان الطفرة التي احدثها حزب العدالة في تاريخ تركيا الحديثة ، كان من اهم دعائمها الفئات المجتمعية التي استقطبها كأعضاء من البرلمان وأحزاب يمين الوسط، مثل حزب "الوطن الأم ,وحزب الطريق القويم ,وشرائح من التكنوقراط وخريجي الجامعات بالاضافة الى عدد من الفنانين والأدباء ، فمن خلال هذه التركيبة الفسيفسائية لنخب المجتمع استطاع ان يثبت ان مرجعيته ليست دينية فقط بل ديمقراطية محافظة [24] كما يصف بها نفسه ، حيث عبر داود اغلو في هذا الاطار " لقد قلنا أكثر من مره أننا لسنا حزبا دينيا ونحن لا نري في الأحزاب السياسيه وسيله للتبليغ أو لنشر الفكر ولكنه وسيله لخدمه الشعب".

2- حزمة الاصلاحات السياسية التي قدمها حزب العدالة والتنمية فترة حكمه

ذكر سعد عبد العزيز مسلط "ان دستور 1982م لم يعد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية، فكان لا بد من اعداد دستور عصري يحظى بقبول غالبية الاتراك ولا يتجاوز ثغرات وسلبيات الدستور النافذ والتي كان لها الاثر الاكبر في تردي الواقع التركي.[25]" فعلى مدار خمسة عشر عاما من الحكم، حقق حزب العدالة والتنمية نقلة نوعية في سياق مسيرته نحو تحقيق الديمقراطية في تركيا، لهذا سوف نعمل من خلال هذا الجزء من الدراسة ابراز دور النخب المثقفة سياسيا تقسيم حزمة الاصلاحات بتقسيمها الى جزئين يتحمل كل جزء مجمل الاصلاحات مع الاخذ بعين الاعتبار ان التقسيم الاول كان في الفترة التي تخللت الازمتين الاقتصاديتين الاولى على مستوى المحلي والثانية على المستوى العالمي.

اولا : المرحلة الاولى : برنامج الاصلاح السياسي لحزب العدالة والتنمية فترة الحكم 2002-2008

لقد تميزت الاصلاحات السياسية بدينامية وفاعلية كبيرة نظرا لوجود عدة اهداف اسهمت بقدر كبير في الاسراع بوتيرة تلك الاصلاحات وتتمثل في :

- ✓ ان المشروع الاصلاحات كان اراديا بسبب الازمات والانتكاسات السياسية والاقتصادية التي انعكست سلبا على المجتمع التركي فكان المطلوب زيادة في الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد؛
- ✓ جاء مشروع الاصلاح السياسي من اجل تحديث تركيا، سياسيا واجتماعيا بعد الركود والجمود الذي عرفه المجتمع التركي بسبب تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم وبالتالي فرض قوانين تنظم علاقة هذه المؤسسة بالمؤسسات السياسية.
- ✓ مواصلة المسار الديمقراطي من اجل تأهيل تركيا للانظمام الى الاتحاد الاوروبي .
- ✓ ان المتتبع للأحداث في تركيا سيجد حتما ان المعادلة السياسية ستستمر ما دام اردوغان قد تعلم من التجارب السابقة وأخطاء الماضي ، حين خسر الاسلاميون مواجهاتهم مع الجيش ، بالالتزام بالعلمانية والاعتدال تأكيد ان دور حزبه اصلاحي ؛

---

[24]- الديمقراطية المحافظة هي نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من حيث تقبل الحداثة واحترام التقاليد ففي حالة حزب العدالة والتنمية فقد كون لنفسه ايديولوجية خاصة لاهي بعلمانية تمثل يمين الوسط التركي كالطريق المستقيم ,والوطن الأم ؛ ولا هي كمالية بالمعنى الذي يعبر عنه يسار الوسط التركي كحزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديمقراطي؛ ولا هي إسلامية بالمعنى الذي عبر عنه حزب الرفاه؛ ولكنها تعبير عن الإسلامية واليسارية واليمينية في صيغةٍ جديدة. للمزيد انظر : اية ابراهيم ابراهيم عطاالله، **العلاقات المدنية العسكرية واثرها على التحول الديمقراطي في تركيا** (2002-2013)، على الموقع :http://democraticac.de/?p=16273.

[25] -سعد عبد العزيز مسلط، **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا**، مزكز الدراسات الاقليمية

في اطار ذلك وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية جملة من الاهداف في ادارتها للحكم وشكل الاصلاح السياسي الوسيلة لتحقيق ذلك وتمثلت في:

أ- **الاصلاحات الدستورية** : تم تعديل العديد من المواد الدستورية لتوطيد دعائم الديمقراطية

- تعديل المواد الدستورية التي تخص الانتخابات:
- استبدال عهدة انتخاب المجلس الوطني التركي الكبير بأربعة سنوات بدلا من خمس سنوات؛
- انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من بين اعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممن اتموا الاربعين من العمر ويحملون شهادات عليا، او المواطنين الاتراك الذين يحملون ذات الصفات، والمؤهلين للانتخابات النيابية ؛ مع استبدال مدة الولاية بخمس سنوات بدلا من سبعة سنوات؛
- الحريات العامة : شملت تعديلات هذه المرحلة العديد من تعديلات ، شملت ما يلي:

1- تعديلات ماي 2004

- الغاء عقوبة الاعدام ومحاكم امن الدولة؛
- الحكم بعدم جواز مصادره المعدات الاعلاميه ومنع تداولها لضمان حريه الصحافه
- الاقرار بأولويه الاتفاقيات الدوليه عند تنازعها مع التشريعات الوطنيه خصوصا ما تعلق بمجال الحريات وحقوق الانسان.

2- تعديلات اكتوبر 2005

- توسيع صلاحيات المجلس التركي الكبير وديوان المحاسبة؛

3- تعديل اكتوبر 2006

- تم اجراء تعديل في الدستور بشان تخفيض السن الذي يؤهل الترشح للنيابة من 30 الى 25 عام؛

4- تعديل ماي 2007

- اضافه ماده مؤقتة للدستور تنص علي أن تتضمن قسيمه الاقتراع المشتركة أسماء المرشحين المستقلين في أول انتخابات عامه؛

ب- **اصلاح السياسات الاقتصادية :**

تميزت هذه المرحلة بمرور صدمتين، الصدمة الاولى سنة 2001م والتي وضع فيها الاقتصاد التركي الدولة على شفا الانهيار والتي سبق وان تحدثنا عنها، اما الصدمة الثانية التي شهدها العالم في عام 2008م ، لكن الاهم هنا ما انجزته حكومة اردوغان خلال فترة السبع السنوات.

شهدت هذه المرحلة قفزة نوعية، حيث ساهمت في انقاد البلاد من واحدة من اكبر الازمات الاقتصادية، ، وقد بدأ العمل بتنفيد التزمات الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولي عام 2001، والذي أجبرها على اتخاذ سياسات تقشفية صارمة، وإجراء إصلاحات هيكلية طالت عددا من القطاعات كان أهمها القطاع المصرفي، حيث تم تعويم سعر الليرة التركية بعد انهيار اسعار الليرة بنسبة 100% وارتفع التضخم إلى اعلى مستويات القياسية حيث وصل إلى 70% وأعلنت معظم البنوك التركية افلاسها ، وذلك بعد شددت على الانضباط المالي، ورفعت استقلالية البنك المركزي[26]. وقد لأسهم هذا الالتزام الى خفض معدلات الفائدة الى أقل من 10%، لينتعش الاقتصاد، وتصل نسبة النمو بين عامي 2002 و2006 إلى 7%، مترافقا مع تدفق كبير للاستثمارات الخارجية. ويرجع المحللون ان هندسة النجاح الاقتصادي تعود الى شخصيتين بارزتين في حزب العدالة والتنمية وتتمثل في داود اوغلو الذي كان رئيس

---

[26]- باسم دباغ، **تركيا.. من الافلاس الى الانتعاش في عهد اردوغان**، مقال في جريدة العربي الجديد الالكترونية، نشر في :2015/06/07، ،على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/2015/6/7

الجمهورية و علي باباجان نائب رئيس الوزراء التركي آنذاك والذي أطلق عليه "مهندس التجربة الاقتصادية التركية" والذي نقل عنه قوله بأن تركيا التزمت بالمساهمة بما يصل إلى خمسة مليارات دولار في عمليات صندوق النقد الدولي، عازياً نجاح بلاده في تسديد ما عليها من ديون إلى أن الحكومة أعطت الأولوية لنمو القطاع الخاص، لذا فإن أبرز نتائج هذه المرحلة :[27]

- ارتفاع معدل الاستثمار الي أربعه أضعاف ونصف ومضاعفه حجم الأنتاج.
- ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من 75%الي 80.%
- ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص بنسبه 300%أما استثمارات القطاع الحكومي بلغت 100.%
- ارتفاع نسبه الاستهلاك في هذه الفتره لتبلغ 39%في القطاع الخاص و22%في القطاع الحكومي

يجمع المهتمون ان هذه الفترة بفاعلية كبيرة، نظرا للتحديات التي وضعت على عاتق زعماء الحزب والتي من المقرر ان تخرج تركيا من عزلتها، وأهمها تحقيق الاستقرار السياسي فالأفكار الاصلاحية التي اعتمدها هؤلاء الزعماء جاءت بناء على تداعيات الفترة الحالية وبناء على التجارب السابقة من الاصلاح وبالتالي فان تقليص من قبضة النخبة العسكرية سيهم لا محالة من تحسين الاوضاع وتنمية القدرات الفردية للمجتمع التي عانى منها لسنوات، ومن هنا يمكن القول بان زعماء الحزب وعلى رأسهم اردوغان استطاعوا ان يحصلوا على ثقة المواطن التركي واحترامهم لأفكاره البناءة.

ثانيا : المرحلة الثانية :برنامج اصلاحات حزب العدالة والتنمية 2008-2016

بعد نهاية آثار الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 2007م/2008م، استعادت تركيا عافيتها محاولة ادراج المزيد من الاصلاحات السياسية التي تصب في قالب الديمقراطية والعمل على انضمام تركياللاتحاد الاوروبي حيث تمت إصلاحات واسعة النطاق لتحقيق أعلى الضوابط والمقاييس في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وذلك وفقا لحاجات الشعب وتطلعاته. وتعتبر الموافقة على إجراء حزمة التعديلات الدستورية التي أقرت عبر الاستفتاء 2010 كخطوة هامة في عملية الإصلاح هذه. كما تتواصل الأعمال لإعداد دستور تقدمي وشامل ولتأمين القبول لهذا الدستور.[28] وفي هذا السياق اختلفت الاصلاحات التي قدمها في عهدته الثانية والثالثة على التوالي عن تلك التي قدمها في بداية مشواره وانتقلت الاصلاحات من اصلاح القوانين إلى إصلاح النظام.

أ - الاصلاحات تخص القوانين

1- **اصلاح المنظومة الانتخابية** : حيث تميز النظام الانتخابي في تركيا بوضع خاص، فكان يشترط على الاحزاب بلوغ عتبة 10% من اصوات الناخبين للولوج الى المجلس التركي الكبير وهذا نراه امرا مجحفا خصوصا ما تعلق بالأحزاب الصغيرة او تلك التي تمثل فئات خاصة، غير ان الامر اختلف مع صدور تعديل يخص هذا الموضوع، وهذا من خلال تخفيضه الى ما دون ذلك، مع توسيع نطاق المساعدات المالية المقدمة من الدولة للأحزاب السياسية من خلال خفض الحد الأدنى المتوجب عليهم الحصول عليه من 7% من أصوات الناخبين إلى 3%. كما تم إفساح المجال أمام تطبيق مبدأ الرئيس المناوب في الأحزاب السياسية والسماح باستخدام لغات ولهجات متعددة في إطار الدعاية الانتخابية غير اللغة التركية.

2- **اصلاح قطاع العدالة** : ففي اطار اصلاحات الخاصة بانضمام للاتحاد الاوروبي فقد قدمت تركيا بحزمة جديدة من الإصلاحات القضائية التي تضمنت تعديلات جديدة تتعلق بـ :

---

[27]- اية ابراهيم ابراهيم عطاالله، المرجع السابق.

[28]- Republic Of Turkey : Ministry Of Foreign Affairs,**Trukey-EU Relations**, see in 12/9/2017 by site http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-the-european-union.en.mfa.

- تفعيل الخدمات القضائية وبتأجيل الدعاوى والعقوبات الخاصة بالجرائم المرتكبة عن طريق وسائل الإعلام، حيز التنفيذ بتاريخ 5 يوليو 2012.

- أقر مجلس الأمة التركي الكبير بتاريخ 12 أبريل 2013 إنشاء مؤسسة الرقابة العامة (Ombudsman) ومؤسسة حقوق الإنسان على ضوء القوانين التي تم إقرارها في شهر حزيران عام 2012. وقد بدأت مؤسسة مراقبة القطاع العام بتلقي طلبات التوظيف لديها اعتبارا من شهر آذار/مارس 2013. [29]

3-الاصلاحات على مستوى الحقوق والحريات :[30]تم ادراج ما يلي

- السماح بالتعليم بلغات ولهجات غير تركية في المدارس الخاصة .
- إلغاء العهد الذي يردده طلاب المدارس الابتدائية والذي يتضمن إعلاءً للعنصر التركي دون غيره.
- الغاء حظر الحجاب في مؤسسات القطاع العام ما دون قطاع : القضاء - الجيش - الشرطة).
- تشديد عقوبة جريمة التميز والكراهية وكذا عقوبة من يتدخلون بحياه الآخرين فيما يتعلق بالمعتقدات عن طريق الجبر او التهديد ورفعها من سنة الى ثلاثة سنوات.
- السماح باستعادة القرى اسماءها القديمة قبل انقلاب 1980.
- تأسيس معهد اللغة والثقافة للغجر.
- انشاء مجلس تنسيق ورصد الإصلاحات تم تأسيسه لضمان التنسيق بين القطاعات مع المؤسسات والمنظمات العامة ؛ وقد جاء في اطار خطة التنمية العاشرة، ضمن البرنامج العام للحكومة ال64 لعام 2015 والذي يحمل الإصلاحات والالتزامات والجدول الزمني لتنفيذ والوزارات.[31]

4- اصلاح الدستور : سابقة ليست كغيرها وكخطوة شجاعة أقدم زعماء حزب العدالة والتنمية اصلاح جديد ومختلف تمثل في اعداد مسودة لدستور تركيا الجديد واصفين إياه بالدستور الديمقراطي والتعددي اكثر ليبرالية وديمقراطية وشفافية يتماشى مع تركيا الحديثة والنامية[32]. حيث صوت الناخبون الاتراك في 2017/4/16 في استفتاء الغاء النظام البرلماني وتعويضه بالنظام الرئاسي بالاغلبية على ان يتم العمل به ابتداء من 2023م موعد الاحتفال لقرن من تأسيس جمهورية تركيا.وتأتي هذه الاصلاحات في سياق الاصلاحات الجذرية والعميقة خلال اكثر من عقد من الزمن ، كما اسماها رئيس تركيا السابق عبد الله غول " الثورة الصامتة" التي تسهم في رفع معايير الديمقراطية في تركيا.أبرز التعديلات المقترحة على الدستور التركي تتضمن :

البرلمان : حيث تم تعديل ما يلي:

- رفع عدد نواب البرلمان من 550 إلى 600 مع خفض سن الترشح من 25 إلى 18 عام.
- اجراء الانتخابات العامة والرئاسية في نفس التوقيت ونفس اليوم كل 5 سنوات.
- تمكين البرلمان من صلاحية الرقابة والتفتيش والحصول على معلومات عبر "تقصي برلماني" أو "اجتماع عام" أو "تحقيق برلماني" أو "سؤال خطي."
- منح البرلمان الحق في إصدار قرار تأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية لمدة عام واحد في وقت الحرب، على أن يتم إجراء هذه الانتخابات وفق القانون في حال انتهاء الأسباب الموجبة لتأجيلها.

---

[29] - Republic Of Turkey : Ministry Of Foreign Affairs.Ibid.

[30]-علي حسن باكير، **حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية**،مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2013/10/21 على الموقع:http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/20131020113131548991.html تصفح يوم 2017/9/21.

[31]جمهورية تركيا، رئاسة الوزراء، الخطة عمل الحكومة لعام 2016- الاجراءات والاصلاحات-65على الموقع: http://reformlar.gov.tr

[32]- حزب العدالة والتنمية: على الموقع: http://www.akparti.org.tr/site/hedef/2296/kisa-ve-oz-demokratik-ve-cogulcu-bir-anayasa تصفح يوم 2017/10/02

- تمكين "نواب احتياط" ليحلوا محل النواب الذين يتم إسقاط عضويتهم أو الذين استقالوا من منصبهم البرلماني أو يتوفون، حيث منحت كل حزب سياسي متواجد في البرلمان حق ملئ المقعد البرلماني التابع له، على أن يتم اختيار النائب الجديد من القوائم الانتخابية التي تقدم بها في الدائرة الانتخابية ذاتها.[33]
- يمكن اسقاط العضوية البرلمانية عن النواب الذين يتم تعيينهم في منصب نواب الرئيس أو وزراء
- يمكن للبرلمان اتخاذ قرار بإجراء انتخابات جديدة بموافقة ثلاث أخماس مجموع عدد النواب

السلطة التنفيذية :علاوة على الشروط المنصوص عليها في دستور 1982 ، اضاف ما يلي :

- ولاية رئيس الدولة 5 سنوات، ولا يحق للرئيس الترشح لأكثر من دورتين دون قطع صلته بحزبه
- منصب الرئاسة للمرشح الذي يحصل على أغلبية مطلقة في الانتخابات و يحق له تعيين نائب أو أكثر.
- رئيس الدولة يتولى صلاحيات تنفيذية، وقيادة الجيش، ويحق له تعيين نوابه والوزراء وإقالتهم.
- يعرض الرئيس القوانين المتعلق بتغيير الدستور على استفتاء شعبي في حال رآها ضرورية.
- يحق للرئيس إصدار مراسيم في مواضيع تتعلق بالسلطة التنفيذية، لكن لا يحق له إصدار مراسيم في المسائل التي ينظمها القانون بشكل واضح ويعتبر المرسوم الرئاسي ملغى في حال أصدر البرلمان قانونًا يتناول نفس الموضوع.
- يحق لرئيس الجمهورية إعلان حالة الطوارئ في عموم البلاد أو في أجزاء منها، بدلاً من رئاسة الحكومة، على ألا تتجاوز مدة حالة الطوارئ ستة أشهر.

السلطة القضائية : تلغى المحاكم العسكرية الا في حالات الحرب، ويحظر انشاءها باستثناء المحاكم التاديبية كما تلغى المحكمة القضائية العليا العسكرية والمحكمة الإدارية العليا العسكرية.

في العلاقة بين السلطات : لرئيس الدولة يعرض الميزانية العامة على البرلمان، كما له ان يلغى مجلس الوزراء (يلغى منصب رئيس الوزراء) ويتولى الرئيس مهام وصلاحيات السلطة التنفيذية، بما يتناسب مع الدستور.

ان النجاح الكبير الذي حققته تركيا في هذه المرحلة ، يعد من اعظم الانجازات التي حققتها تركيا ومما لا شك انه يعود الى نخبتها التي قادتها الى النجاح والتميز على الصعيد الاقتصادي والسياسي ، حيث قفز الاقتصاد التركي في وقت وجيز الى المرتبة السابعة عشرة عالميا والمرشح لان يصبح من اكبر الاقتصادات العالمية.

3-اثر فكر زعماء حزب العدالة والتنمية على الاصلاح السياسي في تركيا

في قراءة لنتائج السياسات المتخذة من طرف رواد حزب العدالة والتنمية والموصوفين بالتخصص والتميز، حيث ضم هذا الحزب مجموعة متميزة ومتخصصة من نخب المجتمع التركي، كرجب طيب اردوغان الرجل المتميز بحكمة وشجاعة وكريزما جديرة بالاحترام من طرف العدو قبل الصديق حيث فضل الرجل التركيز على الاصلاح للحفاظ علي القيم ومكتسبات المجتمع أكثر من الحفاظ علي المؤسسات.

في حديثه لقناة الجزيرة في برنامج " المقابلة " ، صرح الرئيس التركي اردوغان عن علمانية حزبة ومقارنتها بعلمانية النخبة الكمالية ، حيث يرى ان العلمانية شرك اساسي لضبط الديمقراطية، على الرغم من انها من شروط انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي ، وبالمقارنة نخبته والنخبة الكمالية فقد صرح بان النخبة الكمالية التي انحرفت عن مسارها بتعصبها على معتقدات على حساب افكار اخرى مما انتج ازمة الهوية المجتمعية وانشغالها بالصراعات على حساب تنمية تركيا.[34] بالنظر الى شخصية اردوغان وتصريحاته التي يتخذها ذرعا لحماية مسيرته النضالية من اجل

33- باسم دباغ ،**"العربي الجديد" ينشر مسودة التعديل الدستوري في تركيا** ،مقال في جريدة العربي الجديد الالكترونية، نشر في :2016/12/10، على الموقع: https://www.alaraby.co.uk/economy/2015/6/7

[34]-محمد اللطيفي، **العدالة التركي والعلاقة الملتبسة مع العلمانية**، نون بوست، تاريخ النشر 2016/11/06، على الموقع https://www.noonpost.org/content/14969:

ترقية تركيا مستفيدا من تجارب من سبقوه في هذا الاطار، نجد ان هناك تناقض بين علمانيته وبين ما ردود افعاله في المسائل التي تتعلق بالدين وبتاريخ تركيا المجيد، حيث ان العديد من الاصلاحات السياسية خدمت المجال الدين كحرية ارتداء الحجاب والدراسة باللغة العربية وغيرها من الاصلاحات. كما تجدر الاشارة، الى انضمام بعض المثقفين والمنظرين لهذا الحزب كداود اغلو المنظر الاقتصادي والذي شغل منصب رئيس الجمهورية قد اسهم بخبراته الاقتصادية في تعظيم قدرات الاقتصاد التركي وجعله من بين الإقتصادات الكبرى بعد القفزات التي حققها في فترة وجيزة.

خلاصة :

من خلال استعراضنا لاهم الاصلاحات السياسية التي قدمتها النخب في تركيا، نجد ان تركيا قدمت نموذجين متناقضين لنخبها، فحين قدمت لنا النخبة المثقفة التركية بداية القرن العشرين المتشبعة بالثقافات الغربية وكل ما تحمله من افكار ليبرالية، اصلاحات جذيرية في النظام السياسي، تمثلت في انهاء الخلافة العثمانية وبداية لتغريب المجتمع عن مبادئه وقيمه الحضارية من خلال تطبيقه للعلمانية الغربية في اشد حالاتها في مجتمع يغلب عليه التدين، ومع هذا استمر العمل بها كمبدأ واستمر الى الان، فقد طرح فكر اتاتورك وانصاره اصلاحات سياسية عميقة مست النظام ومبادئ المجتمع ونشرت من خلاله عصبية لكل ما يربط تركيا بماضيها الاسلامي، وتسبب هذا العديد من الارتجاجات في النظام السياسي وحتى الساسة انفسهم ووضع بذلك البلاد على المحك بعد تدخل النخبة العسكرية حارسة العلمانية في الحياة السياسية .

اما النموذج النخبوي الثاني، فبعدما قاربت تركيا من مئوية تأسيسها، ظهر رواد حزب العدالة والتنمية من خلال طرحهم لحلول مشاكل التي تخبط فيها النظام السياسي والمجتمع التركي على حد سواء ضمن دائرة اصلاحات جوهرية عميقة استطاعت تحقيق التوازن السياسي بين مختلف الاقليات وكبح لجماح النخبة العسكرية التي ظلت مسيطرة على المشهد السياسي التركي الى ان وصل الى شفا الانهيار، فقد قدم رواد حزب العدالة والتنمية العديد من الحلول لإشكالات معقدة سياسية واقتصادية بفضل الفسيفساء الثقافية والعلمية والاقتصادية التي يتميز بها مناظلوا الحزب الذي استثمر في عنصر النخبة المثقفة ، وهي الوحيدة التي يمكنها وضع يدها مباشرة على الجرح الذي عانت منه تركر وهذا من خلال انتاج افكار جديدة وبناءة وحلول كفيلة لتطبيقها على اقتصاد منهار ومجتمع انهكه الفقر والفساد ورداءة التسيير، ذلك ان الحلول التقليدية او المستوردة لا يمكن اسقاطها في مثل هذه الاوضاع والخروج منها بنتيجة مرضية.فبوضع العملية الاصلاحية بما تنصرف به من مجالات بيد النخب المثقفة المختصة هو بمثابة المصل المضاد للتخلف ما يحلمه من مظاهر الفساد، نحو افق اوسع واحسن للتنمية وهذا ما حدث مع تركيا فترة حكم حزب العدالة.